

الفقر والأمان الاجتماعي: الواقع والتحديات

الفقر: إشكالية المفهوم والقياس:

الفقر ظاهر معقدة ذات أبعاد متعددة، منها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة. وهي ظاهرة عالمية تمتد عبر الزمان والمكان والثقافات.

يعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في: انخفاض استهلاك الغذاء، تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وفقدان الضمان الاجتماعي لمواجهة حالات المرض، والإعاقة، والبطالة، والعجز، والشيخوخة.

ويمكن أن نعرف الفقر بالمعنى المطلق أو بالمعنى النسبي. ويعتمد الفقر بالمعنى المطلق على مفهوم سلة ثابتة من السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية للحياة. وعلية، فإن أي أسرة ذات دخل غير كافٍ لشراء هذه الحاجيات تعتبر فقيرة. ولكن يبقى القول بأن ما يمثل حد أدنى من الدخل **minimum subsistence income** هو تعريف ذات طابع اجتماعي يتغير حسب ثقافة المجتمع والفترة التاريخية.

لهذا السبب يجادل بعض الاقتصاديين بأن خط الفقر يمكن تعريفه فقط على أساس نسبة معينة من مقياس الرفاه مثل الدخل الوسيط **median income**. ويرجع تحديد خط الفقر إلى **victor Fuchs** الذي عرف الفقر بالأفراد الذين تقل دخولهم عن نصف الدخل الوسيط في المجتمع المعين. وعلية يمكن القول بأنه في ظل عدم وجود تغير واضح تجاه حالة متقاربة من توزيع الدخل بالمجتمعات فإن الفقراء سيظلون دائماً معنا.

يبقى القول بأن تعريف الفقر الذي يطلق على الأفراد عند ما تقع دخولهم اقل من نسبة من الدخل الوسيط ليس مماثل لتعريف الفقر الذي يطلق على الأفراد الذين تقع دخولهم ضمن الشريحة الدنيا من السكان، وذلك على أساس انه

نظرياً يمكن إزالة الفقر في الحالة الأولى ولكن ليس كذلك بالنسبة للحالة الثانية.

وفي المقابل، فإنه من الممكن تحقيق تقدم كبير ضد الفقر النسبي بدون أي تغيير في نمط توزيع الدخل. بمعنى آخر، عندما يرتفع النمو فإن نمط التوزيع يرتفع بالكامل مما يترتب على ذلك بأن جزء اقل فاقل من الأفراد سيكون تحت المستوى الثابت من الدخل. وعليه، فإن الأفراد تحت هذا المستوى سيكون أفضل حظاً عن قبل على أساس أنهم سيكونون أفضل حالاً من النواحي الصحية والسكنية والتغذية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن هناك من يجادل من الاقتصاديين بالقول بأنه في حالة العمل على الفقر محاربة الفقر يتطلب الأمر مراقبة أداء الأفراد في مدى إمكانية صعودهم إلى المستوى الثابت وحجم الإنجاز بدلاً من إعادة تعريف هذا المستوى بشكل مستمر كلما تغير الدخل. وعليه، فإن خط الفقر الذي يعد على أساس نسبة معينة من الدخل الوسيط يكتسب أهمية في هذه الحالة.

يستخدم البنك الدولي خطأً للفقر قدره دولار واحد للفرد يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1985) لمقارنة الفقر في معظم العالم النامي. وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقترح خط للفقر مقداره دولاران يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1985). وبالنسبة لبلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة يستخدم أربعة دولارات للفرد يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1990) أما الرقم المقترح للبلدان الصناعية فهو 14.4 دولاراً للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1985)، والذي يعادل خط الفقر للدخل في الولايات المتحدة. وقد وضعت بعض البلدان أيضاً خطوط فقر وطنية. وفي البلدان الصناعية تحدد خطوط الفقر في بعض الأحيان بنسبة 50% من وسيط الدخل الفردي القابل للتصرف فيها*.

* تقرير التنمية البشرية 1997. ص 33.

قياس الفقر في المجتمع البحريني:

إذا كان الاقتصاديون يتفقون على أهمية مؤشر الفقر في رسم السياسة الاقتصادية الاجتماعية في مجتمع معين، فإنهم يختلفون حول تعريفه وطريقة قياسه. فهناك من يفضل استخدام خط الفقر المطلق وذلك على أساس تقدير تكلفة سلة السلع والخدمات الضرورية للأسرة الفقيرة. وهناك من يفضل استخدام مفهوم خط الفقر النسبي بالإعتماد على الموقع النسبي للأسر من نسبة معينة من الدخل الوسيط.

نظراً لغياب قانون يحدد خط فقر وطني في المجتمع البحريني، ونظراً لعدم وجود مسح متخصص للأسر الفقيرة في البلاد يتعرف على خصائص دخولها ونمط معيشتها وإنفاقها وأسباب فقرها. فإن هذه الورقة ستعتمد في احتساب خط الفقر الوطني في مملكة البحرين ضمن مفهوم الفقر النسبي وذلك للمزايا التحليلية التي يتمتع بها والتي سبق مناقشتها سابقاً.

وعليه، فقد تم الاعتماد على بحث نفقات ودخل الأسرة الذي أعده الجهاز الوطني للمعلومات لسنة 1994-1995 على أساس البحث الوحيد المتوفر حول نفقات ودخل الأسرة البحرينية حالياً. كما وتم استخدام جانب الدخل بدلاً من جانب الانفاق على أساس أن عدداً كبيراً من الأسر البحرينية عادة تستدين لتنفق أكثر من دخلها خاصة وأن العديد في هذا الانفاق لا يذهب إلى الحاجيات الأساسية.

وأخذاً بعين الاعتبار الافتراض السابق، فلقد قدر وسيط الدخل السنوي للأسرة البحرينية بـ 7418.5 ديناراً في سنة 1995. وضمن هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مساهمتين سابقتين لقياس خط الفقر في البحرين. فلقد توصلت إحدى الدراسات إلى أربعة تقديرات لنسبة الأسر البحرينية التي تعيش تحت خط الفقر، ثلاثة منها اعتمدت على نمط غذائي وتراوح بموجبها نسبة الأسر البحرينية التي تعيش تحت خط الفقر المطلق بين 23.6% و 33.4%، والبديل الرابع اعتبر الأسرة الفقيرة هي الأسر التي يقل إنفاقها عن نصف الانفاق الوسيط. وتبلغ نسبة الأسر البحرينية الفقيرة طبقاً له 18%. ويجدر بالإشارة أن هذه

النسبة اعتبرت مبالغ فيها- وفقاً لرأى الإحصائي محمد حسين باقر- على أساس أن النمط الغذائي المستخدم يتجاوز إلى حد بعيد نمط خط الفقر. فهو يتضمن ثلاث وجبات رئيسية وثلاث وجبات خفيفة تشتمل على اللحوم والألبان والفواكة ونوعيات تتجاوز تكلفتها القدرات الداخلية لنسبة كبيرة من الأسر غير الفقيرة. أما دراسة باقر فلقد حددت خط الفقر للبحرينيين بـ 712 ديناراً في السنة وقدرت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في عام 1984 بـ 5% للبحريتين*.

و أخذاً بعين الاعتبار أن خط الفقر يعادل 50% من الدخل الوسيط فإن خط الفقر للأسر البحرينية لعام 1995 يمكن تحديده النحو التالي:

المؤشر	المبلغ في سنة 1995 د.ب
وسيط الدخل السنوي للأسرة	7418.5
خط الفقر السنوي للأسرة	3709.3
خط الفقر الشهري للأسرة	309.1

وباعتبار أن وسيط الدخل السنوي للأسرة لسنة 1995 لا يتجاوز 618 دينار شهرياً، فلقد اعتبرت الأجور هي المكون الرئيسي لدخل هذه الفئة. وعليه، فإن نمو دخلها مرتبط بنمو متوسط الأجر للعامل الذي ارتفع من 268.2 دينار بحريني عام 1995 إلى 286 دينار عام 2001 محققاً نمو سنوياً بنسبة 1.1% وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد خط الفقر في عام 2003 على النحو التالي:

* محمد حسين باقر قياس الفقر من دول الاسكو 1996.

المؤشر	المبلغ في سنة 2003 د.ب
وسيط الدخل السنوي للأسرة	8082.7
خط الفقر السنوي للأسرة	4041.3
خط الفقر الشهري للأسرة	336.8

المحددات الأساسية للفقر: عرض موجز للملامح الأساسية:

تتفق الأدبيات الاقتصادية بأن النمو الاقتصادي والبطالة يرتبطان بشكل كبير بالفقر. فوجود معدل نمو اقتصادي مستديم مناصر للفقراء بالإضافة إلى مستوى منخفض لمعدل البطالة سيساهمان ولا شك، في زيادة دخول الفقراء. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الاقتصاديين يجادلون بأن قضية الفقر هي بالأساس مشكلة هيكلية. بمعنى آخر، بأن ازدياد الفقر يرتبط بضعف التعليم وغياب الرعاية الصحية وفقدان الأسرة المتناسكة وعوامل أخرى التي لا يمكن معالجتها بالنمو الاقتصادي.

ولكن يبقى القول بأن النمو الاقتصادي يترك أثراً كبيراً تجاه تحسين مستوى رفاه العاملين بالمجتمع. فالنمو الاقتصادي يؤدي، ولا شك، إلى زيادة دخول العاملين ومنهم بالطبع العاملين الفقراء. فالمعروف بأن قطاعاً واسعاً من العائلات الفقيرة تعتمد إلى حد كبير على دخول أفرادها العاملين كمصدر لدخلها. وعليه، فإن أي تحسن في الدخل القومي لمجتمع سيؤدي، ولاشك، إلى تحسن المستوى الدخلي للفقراء وذلك مع ارتفاع مستوى الدخل الوسيط.

وعودة إلى واقع الاقتصاد البحريني، ينبغي الإشارة إلى أن الاقتصاد البحريني قد شهد انطلاقته الاقتصادية الحديثة في الفترة 1973/1974 وحتى 1984 حيث استطاع أن يحقق نمواً وازدهاراً اقتصادياً لامس جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية حينذاك. ولقد انعكس هذا النمو تطوراً وتقدماً في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية التي تصدر دورياً من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

يبقى القول بأن نموذج النمو الاقتصادي في البحرين - وكذلك في بقية دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة- يعتمد بشكل أساسي على نمو العمل. ولقد اعتمد نمو العمل بدوره على تدفق العمالة الأجنبية سواء كان ذلك في الاقتصاد البحريني أو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد ساهم خيار الدولة في تبني سياسة مرنة تجاه دخول العمالة الأجنبية منذ منتصف السبعينات في زيادة الطلب على العمالة الأجنبية في سوق العمل البحريني. وعليه فإن الإحصائيات تشير إلى أن النمو في الطلب على العمالة الأجنبية كان هو الأعلى مقارنة بالطلب على العمالة البحرينية. فلقد ارتفع حجم قوة العمل الأجنبية في إجمالي قوة العمل من 37.1 % في عام 1971 إلى 58.8 % في عام 2001.

وإذا كانت السياسة المرنة تجاه دخول العمالة الأجنبية مناسبة ومنطقية في فترة الازدهار الاقتصادي التي عاشتها البحرين خلال الفترة 1975 - 1984 فإن هذه السياسة كانت تحتاج إلى إعادة تقييم وتكييف بما يناسب مرحلة تباطؤ النمو في الاقتصاد البحريني خلال الفترة 1996-2001 وعليه يمكن القول بأن عدم المقدرة على الإدارة الصحيحة لسوق العمل أدى إلى أن تتحول إلى أداة إغراق اجتماعي وما ارتبط بها من تداعيات سلبية على مستوى منافسة العمالة المحلية وتدني الأجور وما اتصل بها من ضعف الحافز تجاه التدريب والتعليم. ولقد أدى انخفاض تكلفة العمل مقارنة بتكلفة رأس المال إلى تشجيع القطاعات كثيفة العمالة ذات الأجور المنخفضة والإنتاجية المتدنية، خاصة في فترة التسعينات.

ولقد أدت، في الواقع، حالة الإغراق الاجتماعي إلى تراجع مستوى الرفاه الاجتماعي لمجمل فئات العمل في سوق العمل البحريني، إضافة إلى تدهور مستوى الرفاه الاجتماعي للفئات الضعيفة اجتماعياً والتي تدخل ضمن ما يسمى بالقطاع غير المنظم. وضمن هذا السياق يمكن الإشارة إلى الواقع الاجتماعي للعمالة البحرينية في قطاع صيد الأسماك وكذلك العاملين في قطاع سائقي الأجرة الذي يضم حوالي 1700 فرد وكذلك بالمثل يمكن الحديث عن المؤسسات التي تضم اقل من عشرة عمال والتي تشكل في رأى

الصندوق الأسود Black Box في سوق العمل البحريني بحكم أنها خارج مظلة التأمينات الاجتماعية. وبالتالي من الصعب الحديث عن حجومها وأنواع الوظائف التي توفرها ومستويات أجورها وأفاق تطورها. وضمن هذا السياق تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 80 ألف عامل في هذا القطاع تشكل العمالة الأجنبية الغالبة الساحقة منه.

وضمن هذا السياق يمكن الإشارة إلى الواقع الاجتماعي للعمالة البحرينية في قطاع صيد الأسماك وكذلك العاملين في قطاع سائقي الأجرة الذي يضم حوالي 1700 فرد وكذلك بالمثل يمكن الحديث عن المؤسسات التي تضم اقل من عشرة عمال والتي تشكل في إعتقادي الصندوق الأسود Black Box في سوق العمل البحريني بحكم أنها ظلت خارج مظلة التأمينات الاجتماعية حتى . وبالتالي من الصعب العمل الحديث عن حجومها وأنواع الوظائف التي توفرها مستويات أجورها وأفاق تطورها . وضمن هذا السياق تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 80 ألف عامل في هذا القطاع تشكل العمالة الأجنبية الغالبة الساحقة منه .

يبقى القول بأن الاقتصاد البحريني قد دخل في مرحلة الطفرة الاقتصادية الجديدة مع إرتفاع أسعار النفط وذلك منذ عام 2002 . ولقد اتسمت هذه المرحلة الاقتصادية الجديدة مع نمو الاستثمارات المحلية والإقليمية وحتى الدولية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعات البناء والتشييد والاتصالات وخدمات الصحة والتعليم الخاصة والسياحة . وترتب عدد من زيادة الطلب على العمالة المحلية والأجنبية . وعليه ، فإن هذه المرحلة ستخلق فرص جديدة للإستثمار والتوظيف وبالتالي توفر الإمكانيات المالية للفئات الفقيرة وإخراجها في تحت خط الفقر .

تطور شبكات الأمان الاجتماعي في مملكة البحرين :

تمثلت البدايات التاريخية لسياسة شبكة الأمان الاجتماعي في الأعمال الخيرية الفردية والجماعية . ثم تطورت إلى الرعاية الاجتماعية ومن ثم إلى الرفاه

الاجتماعي . يبقى القول بأن المتغيرات العالمية الجديدة تشير إلى أهمية شراكة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مع الدولة في سياسة الرفاه الاجتماعي .

وعودة إلى واقع المجتمع البحريني ، فإنه يمكن القول بأن سياسة شبكة الأمان الاجتماعية في البلاد تحضي بإهتمام واضح ضمن مرحلة الإصلاح السياسي التي تم تدشينها مع مرحلة العهد الجديد . وهي كالتالي :

1- المشروع الوطني للتوظيف:

بأمر من جلالة الملك المفدى نفذت وزارة العمل خلال المدة من شهر يناير 2006 وحتى يونيو 2007 مشروعا وطنيا للتوظيف للحد من ظاهرة البطالة في البلاد، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لعملية التوظيف والتدريب المهني المتخصص على ثلاثة مستويات هي المستوى الحرفي، والمستوى الفني، والمستوى التخصصي. وقد أسهم المشروع في خفض نسبة البطالة في المملكة إلى ما دون 4%. وقد بلغ عدد المسجلين في هذا المشروع حوالي (22100) مواطن. تم تدريب (5425) مواطن منهم. وتم توظيف (17259) مواطن فضلا عن (1542) في طور استكمال إجراءات التوظيف .

2- تحديد الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية:

حددت حكومة البحرين الحد الأدنى للأجور في القطاع العام ب(200) مائتي دينار شهريا، والحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ب(180) مائة وثمانون دينار شهريا. كما دعا المشروع الوطني للتوظيف القطاع الخاص إلى تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور ب (200) مائتي دينار شهريا أيضا فضلا عن المكافآت النقدية للمتدربين من الباحثين عن عمل ودعم أجورهم أثناء التدريب كمساعدات للمؤسسات والشركات الراغبة والقادرة على توظيفهم.

¹ - جريدة التجارية، العدد 31 ، 19/ديسمبر/2007 .

3- إصدار قانون التأمين ضد التعطل:

أصدرت حكومة البحرين في 22/ أكتوبر/2006 قانون التأمين ضد التعطل[□]. ورصدت له نسبة 1% من رواتب الموظفين. ويتضمن التأمين تحديد مستوى معين من الأجر يحصل عليه المتعطل الباحث عن عمل لأول مرة، وهو مبلغ لا يقل عن 150 ديناراً في الشهر كمساعدة له إذا كان خريجاً جامعياً، ومبلغ قدره 120 ديناراً في الشهر كمساعدة له إذا لم يكن خريجاً جامعياً، وهي إجراءات تسهم بشكل كبير في الحد من الفقر.

4- دعم السلع المعيشية:

دأبت حكومة البحرين على دعم السلع المعيشية الرئيسية للمواطنين (اللحوم، الدواجن، الطحين) وقد بلغ إجمالي الدعم الفعلي خلال سنة 2005 حوالي (8.99) مليون دينار بحريني، وازداد إلى (10.963) مليون دينار عام 2006[□].

5- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة:

تعد الإعاقة في معظم حالاتها مرادفة للفقر، حيث يصعب على اغلب ذوي الاحتياجات الخاصة ممارسة الأعمال الاعتيادية والاندماج في المجتمع وبالتالي الحصول على فرص العيش الكريم. وقد كانت البحرين ومن خلال وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، سباقة في توفير فرص الرعاية والدعم والاحتضان لذوي الاحتياجات الخاصة وبمختلف أنماط الرعاية بما فيها تقديم العون المالي والعيني. بالإضافة إلى عشرات المراكز والجمعيات والهيئات الحكومية والخاصة والأهلية التي تهدف إلى تأهيل وتدريب وتعليم ومساعدة وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.

²- وكالة أنباء البحرين 22/أكتوبر/2006 – تصريح لسعادة الشيخ احمد بن عطية الله ال خليفة –وزير شؤون مجلس الوزراء.
³- تصريح لسعادة الدكتور حسن فخرو- وزير التجارة والصناعة في مملكة البحرين منشور في وكالة أنباء البحرين يوم 2006/11/6.

هذا وقد صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم 3-1807 في 12/9/2004 الذي خصص بموجبه راتباً شهرياً قدره خمسون ديناراً لكل معوق. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرار لغاية شهر ديسمبر 2007 حوالي (4988) فرداً من مجموع ذوي الاحتياجات الخاصة في مملكة البحرين البالغ 5500 فرد لغاية المدة ذاتها.

كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية خلال السنتين الأخيرتين (2006، 2007) بتوظيف 500 فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة⁴. ومما ينبغي الإشارة إليه أن حكومة البحرين سنت القانون رقم 45 لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة. الذي كفل الحقوق المهنية والمدنية لذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لارقي المستويات العالمية.

6- بنك الأسرة:

في مارس 2007 وقعت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي ومؤسس بنك الفقراء البنجلاديشي البروفسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين لإنشاء بنك الأسرة البحريني برأس مال يبلغ مليون دينار دعماً لفقراء البحرين. وتأتي هذه الخطوة على غرار بنك جرامين، ذلك المشروع الخيري والإنساني الذي ساهم في مساعدة الفقراء والمحتاجين بمبالغ بسيطة للأخذ بأيديهم نحو العمل والاعتماد على أنفسهم في سد رمق الجوع، في الوقت الذي أكدت فيه الوزيرة أن بنك الأسرة مشروع يشمل كل الأسر البحرينية إضافة إلى تطوير مشروع مايكروستارت الذي يعمل تحت مظلة الوزارة والذي استفاد منه أكثر من 12 ألف مواطن من الأسر المنتجة موضحة إمكانية تحويله إلى بنك تنافسي في المملكة تعود ملكيته للأسر البحرينية. وإذا ما أضفنا ذلك إلى بنك البحرين للتنمية والذي يقدم قروضاً بشكل رئيسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي ازداد رأسماله المدفوع من 10 مليون دينار بحريني إلى 50 مليون دينار بحريني عام 2006. بما يتيح له تمويل عدد أكبر من المنشآت. وبالتالي توفير فرص عمل أكثر للمواطنين.

⁴ -جريدة أخبار الخليج العدد 10856 في 13 /ديسمبر/ 2007 تصريح للدكتورة فاطمة البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية.

7- المؤسسة الخيرية الملكية :

أمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بتاريخ 14 يوليو 2001م بإنشاء لجنة لكفالة الأيتام البحرنيين من الأسر المستحقة ثم صدر أمر ثان من جلالتة بتاريخ 4 نوفمبر 2001م بتكليف هذه اللجنة بكفالة الأراامل اللاتي لا عائل لهن.

كما صدر قرار من صاحب المعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي تحت رقم 6 لسنة 2005 بتاريخ 9 نوفمبر 2005 بإصدار النظام الأساسي للجنة.

ثم أصدر جلالتة أمره السامي رقم 12 لسنة 2007م بإعادة تسمية اللجنة بالمؤسسة الخيرية الملكية كما صدر أمر جلالتة السامي رقم 33 لسنة 2007 بإعادة تنظيم المؤسسة الخيرية الملكية ليكون جلالتة الرئيس الفخري لها لكي تنهض بدور إنساني واجتماعي أكثر شمولاً يخفف أعباء الحياة عن كثير من الأسر المحتاجة وتقف المؤسسة بجانب ذوى الحاجات أفراداً وهيئات تيسر لهم ما يعينهم على متطلباتهم الضرورية وتوفر لهم ظروفًا حياتية رحية وكريمة ولا ينحصر دور المؤسسة في حقل واحد فهي تستهدف كل المحتاجين وكل الحاجات والنهوض بالمشاريع الخيرية غير الربحية والمساهمة في كل ما يعود بالنفع العام للمواطنين. كما صدر أمر آخر من جلالتة تحت رقم 34 لسنة 2007م بتعيين سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيساً لمجلس أمناء المؤسسة وقد بلغ مجموع عدد الأيتام والأراامل المكفولين حوالي (10000) عشرة آلاف يتيم وأرملة من مختلف مدن وقرى البحرين.

ثانياً: صندوق الضمان الاجتماعي :

عرف الضمان الاجتماعي على إنه المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين من أفراد أو أسر بهدف مساعدتهم على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية.

(1) منذ يناير 2007 بدأت وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي رقم (18) لسنة 2006 في المادة رقم (3) وهو ينص على منح الضمان الاجتماعي لكافة الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها وتندرج تحته فئات الأرامل، والمطلقات والمهجورات وأسر المسجونين والبنات غير المتزوجة والأيتام والمعاقون والمسنون ضمن شروط استحقاق للمساعدة.



(2) تشير الإحصاءات المعلنة إلى أن الإعانة لعدد الأسر المحتاجة بلغت (9796) أسرة وبقيمة إجمالية بلغت في يناير 2007 حوالي (913 ألفاً و150 د.ب.)، وودت إلى رفع قيمة المساعدات الاجتماعية للفرد من (50 د.ب. إلى 70 د.ب.)، وللأسرة المكونة من أكثر من 5 أشخاص (من 100 د.ب. إلى 150 د.ب.)، فضلاً عن وجود مساعدات أخرى تقدمها الوزارة تتمثل في تخصيص 10 إلى 20 د.ب. في شكل تخفيض لرسوم الكهرباء والماء، وتوزيع أسهم في مجمع عقارات السيف التجاري، وتوفير تدريب مجاني لأبناء الأسر المحتاجة، والإعفاء من الرسوم الدراسية ورسوم البلديات والأشغال والإسكان.



عدد المستفيدين من المساعدات وحجم الدعم في يناير 2007

عدد الأفراد حسب قيمة المساعدات لشهر يناير 2007				
المجموع	الفئة	الفئة	الفئة	قيمة المساعدة
	150 د.ب	120 د.ب	70 د.ب	
9796	911	3091	5794	عدد الأفراد
913150	136650	370920	405580	مجموع المبالغ



بالنسبة للإحصاءات الرسمية⁽¹⁾ فقد تم توزيع مبلغ 928320 د.ب لعدد من أفراد الأسرة التي تتراوح دخولهم ما بين 70 د.ب شهرياً إلى 150 د.ب شهرياً ويبلغ عددهم 19759 فرد من الحالات المتعدد بحسب ما تبينه الجداول التالية:



عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية بحسب سبب الطلب وعدد أفراد فئات

□ الدخل في ديسمبر 2007

مجموع عدد الأفراد	الفئة		الفئة		الفئة		سبب الطلب
	150 د.ب		120 د.ب		70 د.ب		
	عدد الأفراد لكل حالة	عدد الحالات	عدد الأفراد لكل حالة	عدد الحالات	عدد الأفراد لكل حالة	عدد الحالات	
157	61	11	82	29	14	7	أسرة المسجون
2079	342	63	1180	440	557	555	أرملة
3968	2013	354	1494	492	461	341	الأسرة
489	11	2	162	70	316	314	البنات غير المتزوجة
1602	722	127	452	157	428	423	العاجز عن العمل
8445	1597	283	3934	1543	2914	2874	المسن
1884	220	42	565	216	1099	1097	المطلقة
153	16	3	73	24	64	62	المعاق
692	233	43	368	121	91	91	المهجورة
50	11	2	23	11	16	16	الولد
231	27	5	143	57	61	61	اليتم
19750	5253	935	8476	3160	6021	5841	المجموع



(1) سجلات إحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2007.

عدد المستفيدين ومبالغ المساعدة الاجتماعية
بجسب المحافظات ديسمبر 2007

المحافظة	عدد المستفيدين	ذكر	أنثى	المبلغ
المحافظة الجنوبية	420	64	357	35870
المحافظة الشمالية	3340	1174	2166	330710
المحافظة الوسطى	2683	761	1922	251060
محافظه العاصمة	1487	454	1033	134970
محافظه المحرق	2005	549	1456	175710
الجموع	9936	3002	6934	928320

ثالثاً: الصناديق الخيرية :

(1) تعبر معونات الصناديق الخيرية عن تنامي الوازع الديني والإنساني الذي يعكس حالة من حالات التكافل الاجتماعي في تقديم الدعم للفقراء في البحرين، وقد بدأت انطلاقها الفعلية منذ بداية الثمانيات وكان مجال عملها قد تبلور في الأندية الأهلية، وصدر بشأن تنظيم نشاطها قانون خاص في 1989، وكان لها أول إشهار في 1993. لوحظ ارتفاع في أعداد هذه الصناديق من 7 صندوق في 1989 إلى 72 صندوق في أغسطس 2003، حتى بلغت 80 صندوق في 2007، مما يجده البعض مؤشراً على ارتفاع عدد الفئات الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر، فضلاً عن كونها تعبير عن التآخي والتضامن الاجتماعي في المجتمع لمواجهة ارتفاع مستويات المعيشة وتراجعها. يغلب على هذه الصناديق الطابع الخيري للفقراء على برامج تمويل المشروعات المتوسطة أو المتناهية في الصغر بهدف رفع كفاءة أفراد هذه الأسرة وإنتاجيتهم كمدخل ووسيلة لتحسين ظروف معيشتهم، وهناك نقص شديد في توافر البيانات الخاصة بحجم ما تقدمه هذه الصناديق من دعم أو برامج خدمات من حيث تصنيفها وحجمها وطبيعتها.

(2) تقدم إعاناتها في صورة إعانة عاجلة ومؤقتة أو موسمية بحسب الظروف الزمنية والمناسبات الدينية والاجتماعية، وهي تبلغ تقريباً (370 د.ب) لأسرة بحرينية

يتكون أفرادها من 6 أفراد، لها معيل أو في حالة وفاته وبعضها قد يحصل على الإعانات من وزارة التنمية الاجتماعية، مما يرفع دخل الأسرة أحياناً إلى (450 د.ب شهرياً)⁽¹⁾.

(3) يقدر المعدل الشهري لمصروفات الصناديق الخيرية في جميع مجالات المساعدات الدورية والثابتة والطارئة بمبلغ (64,000 د.ب)، وهو يرتفع في شهر رمضان وقرب افتتاح المدارس ومع بداية موسم الصيف والشتاء حيث تبلغ المصروفات كما توضح الجدول التالية⁽¹⁾:

□

□ حجم المساعدات التي تقدمها الصناديق الخيرية

□ بشكل موسمي و"تقديري"

المجموع	متوسط حجم المساعدات والإعانات بالدنانير البحرينية للصناديق الخيرية	المناسبات الموسمية
240,000	3000	مساعدات شهر رمضان
240,000	3000	أول موسم الصيف والشتاء

□ حجم المساعدات السنوية الثابتة التي تقدمها

□ الصناديق الخيرية "تقديري"

المناسبات	متوسط حجم المساعدات والإعانات بالدنانير البحرينية للصناديق الخيرية
كوبونات شهرية ومساعدات طارئة	768,000
مساعدات شهر رمضان	240,000
موسم الصيف والشتاء	240,000
الحقيبة المدرسية	160,000
مساعدة تقدم لطلبة الجامعة	80,0000

(1) مجدي النشيط، تقرير، صندوق مدينة عيسى الخيري، 2007.

(1) مجدي النشيط، تقرير، صندوق مدينة عيسى الخيري، 2007.

لمعالجة الفقر بشكل فعال لا بد من تحليل خصائص الفقر

فيما يلي مجموعة الأسئلة الأساسية التي يمكن طرحها لإعداد وتحديد خصائص الفقر .

1. هل يتفاوت الفقر كثيراً بين مناطق البلاد ؟
2. هل الأماكن الأكثر كثافة سكانية هي التي تحتوي على عدد أكبر من الفقراء؟
3. ما هي علاقة الفقر بالجنس والعمر ونسبة سكان المدن والريف وبالجنسية ؟
4. ما هي المصادر الأساسية لدخل الفقراء؟
5. ما هي القطاعات التي يعتمد عليها الفقراء في دخلهم ؟
6. ما هي السلع والخدمات التي يبيعها الفقراء؟هل هي قابلة للتصدير أم لا ؟
7. الى أي مدى فقراء الريف مرتبطون بالزراعة؟ وبالتوظيف في الحقول؟
8. ما هو حجم البطالة ؟ والبطالة المقنعة؟
9. ما هي أهم السلع التي تدخل سلة الاستهلاك للفقراء؟ كم حجم ونسبة السلع القابلة للمتاجرة؟
10. ما هي علاقة الفقر بسوء التغذية أو بمخرجات التعليم ؟
11. ما هي خصائص الخصوبة لدى الفقراء؟
12. ما هي الخدمات العامة الممنوحة للفقراء؟ وما هو مستوى هذه الخدمات ؟
13. ما مدى ارتفاع تكاليف التعليم والصحة للفقراء؟
14. هل بإمكان الفقراء الحصول على قروض من القطاعات المنظمة وغير المنظمة؟
15. ما هي الموارد - أراضي ، عقارات ، مالية في حوزة الفقراء؟
16. مدى ضمان حصولهم على الموارد الطبيعية وحرية التصرف فيها ؟
17. هل هناك علاقة بين التدهور البيئي والفقر ؟
18. مدى تغيير تذبذب دخل الفقراء؟ ما هي الأخطار التي تجابههم؟
19. هل هناك فئات اجتماعية أكثر عرضة ليصبحوا فقراء في المستقبل؟